صدارة للمعلومات والاستشارات
Sadara for information and consulting

27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2026

حدث ورأي

التصعيد السعودي - "الحوثي" يضع أمن الموانئ في صلب معادلة الردع المتبادل

الحدث

أعلن التحالف بقيادة السعودية، فجر الأربعاء 25 نوفمبر 2026، استهداف قدرات تشغيلية في ميناء الحديدة، عقب إنذار المدنيين بإخلائه، بالتزامن مع تدمير أهداف في "صعدة" و"عمران". وجاءت الضربات عقب هجوم بمسيّرة على أحد أبراج مركز "الملك عبد الله المالي" في الرياض، الثلاثاء 24 نوفمبر، أسفر عن إصابة 11 شخصًا، وفق السلطات السعودية، وهو الهجوم الثاني على البرج خلال أقل من أسبوع.

ولاحقًا، أعلنت جماعة "الحوثي" استهداف ميناءَي "جدة" و"جازان" ردًا على ضرب ميناء الحديدة، ضمن ما سمّته معادلة "الميناء بالموانئ". وأعلن التحالف سقوط مقذوف في ميناء جازان أحدث أضرارًا طفيفة دون إصابات، كما اعترض مسيّرة قرب ميناء جدة، فيما قالت الجماعة إن الهجومين حققا إصابات مباشرة وألحقا أضرارًا بالموقعين. وتواصل التصعيد يوم الخميس 26 نوفمبر، باستهداف مصفاة أرامكو في جازان، ما أسفر عن مقتل أحد العاملين وإصابة آخرين وتوقف بعض عمليات المصفاة مؤقتًا، وفق وزارة الطاقة السعودية.

الرأي

يعكس تكرار استهداف ميناء الحديدة تزايد اعتماد السعودية على الضغط على البنية الاقتصادية واللوجستية التي تستند إليها جماعة "الحوثي"، إلى جانب استهداف قدراتها العسكرية، في محاولة لاستعادة فاعلية الردع ورفع كلفة استمرار هجمات الجماعة على المملكة. غير أن المعضلة التي تواجه الرياض لا تكمن في قدرتها على إلحاق أضرار أكبر بـ"الحوثيين"، وإنما في ترجمة تفوقها العسكري إلى تغيير ملموس

في سلوك الجماعة. إذ لا يضمن تعطيل بعض مرافق الميناء إضعاف قدرة "الحوثيين" على مواصلة القتال واستهداف العمق السعودي، فيما قد يؤدي اتساع الضرر اللاحق بالواردات التجارية والأعيان المدنية إلى زيادة الضغوط الإنسانية والدولية على الرياض، دون تحقيق مكاسب عسكرية موازية.

في المقابل، يسعى "الحوثيون" إلى تثبيت معادلة تربط أمن الموانئ السعودية بوقف استهداف الحديدة، مستفيدين من التفاوت بين الطرفين في طبيعة مواطن الهشاشة الاقتصادية والقدرة على تحمل الاستنزاف. ولا تتوقف فاعلية هذا التوجّه على حجم الأضرار المباشرة التي تلحقها هجمات الجماعة، بل تمتد إلى ما قد تفرضه من أعباء أمنية واقتصادية على المملكة، بما في ذلك ارتفاع تكاليف الحماية والتأمين واضطراب حركة التجارة والاستثمار. غير أن النتائج المعلنة للهجمات على الموانئ لا تكفي حتى الآن للجزم بنجاح الجماعة في فرض قيود على العمليات العسكرية السعودية.

ويكتسب تصاعد التهديدات "الحوثية" للموانئ السعودية المطلة على البحر الأحمر أهمية استراتيجية مضاعفة في ظل استمرار اضطراب الملاحة في مضيق هرمز، وتزايد أهمية الساحل الغربي للمملكة بوصفه منفذًا بديلًا لتصدير النفط وتأمين جانب من تجارتها الخارجية. ومن شأن استمرار هذه التهديدات أن يقلص الميزة الجيوسياسية التي تتمتع بها المملكة بامتلاكها منفذين بحريين، وأن يزيد الترابط بين المخاطر الأمنية في الخليج والبحر الأحمر، بما يوسّع دائرة التداعيات الإقليمية والدولية للمواجهة.

وبصورة عامة، يُرجّح استمرار التصعيد والاستنزاف المتبادل على المدى القريب، إذ يصعب على الرياض التراجع تحت ضغط التهديد باستهداف منشآتها الحيوية، لما قد يترتب على ذلك من إضعاف صدقية الردع السعودي وتشجيع "الحوثيين" على توسيع مطالبهم، فيما لا تزال الجماعة تراهن على قدرتها على تحمّل الضربات وفرض تكاليف متزايدة على المملكة. وعليه، فإن الاستهداف المتبادل للمرافق الحيوية يعكس، في المرحلة الراهنة، تعثر جهود الطرفين في ردع أحدهما الآخر، أكثر مما يعكس اقتراب المواجهة من قواعد اشتباك مستقرة، وإن كان تراكم الكلفة قد يدفع لاحقًا نحو تفاهمات تحدّ من نطاق الاستهداف المتبادل.